18 مايو 2007

التقرير الدوري السابع للمفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن وضع حقوق الإنسان في السودان

تورط عناصر الأمن السوداني في هجمات علي منطقة بُلبُل بجنوب دارفور خلال الفترة بين يناير- مارس 2007

صدر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان

ملخص تنفيذي:-

صدر هذا القرير عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالسودان (UNMIS). ويُوثق التقرير مخالفات قانون حقوق الإنسان الدولي خلال هجمات علي قرى بجنوب دارفور في إطار الصراع الدائر بين كل من قبيلتي الترجم والرزيقات الأبالة[1] في منطقة بُلبُل بجنوب دارفور. وتصف كل من القبيلتين، طرفا النزاع، نفسيهما بأنهما من القبائل العربية.

[1] "أبالة" هو مصطلح عام يشير إلى العديد من بطون قبائل الرزيقات العربية التي يمثل تربية الإبل مصدر دخل أساسي لها. كما يعرفون برزيقات "الشمال". وقد يكون العديد من بطون الرزيقات تورطوا في أعمال العنف الذي تم توثيقه في هذا التقرير.

وقد بدأت الهجمات واسعة النطاق في يناير 2007. ومنذ ذلك التاريخ قُتل أكثر من 100 شخص وجُرح العديد من أشخاص آخرين، وأُحرقت المنازل، ونُهبت الممتلكات وشُرد آلاف المدنيين. وطبقاً لتقارير موثوقة، فقد كانت آخر الهجمات وأوسعها نطاقاً وقعت في 13 مارس 2007 حينما أُستهدِف وقُتِل أكثر من 60 شخص من قبيلة الترجم ، سكان قرية مُورایاجَنْقي.

ليس هذا هو أول نزاع يحدث بين أفراد المجموعتين ولكن الشئ الذي يثير الإنتباه هو ضراوة القتال، ووقوع عدد الكبير من الضحايا، وإشتراك عناصر الأمن السوداني علي وجه التحديد في الهجمات ، وإستخدام الأسلحة والسيارات في الهجوم علي القرى. كما يُوثق التقرير مشاركة حرس مخابرات الحدود في الهجوم علي قرى قبيلة الترجم وهي مهاجرية- مورايا، وموهاجرية- أجامي، وعمار جديد، ومُورایاجنْقي في منطقة بُلبُل بجنوب دارفور خلال الفترة بين يناير- مارس 2007[2].

بالرغم من الأدلة القوية والواضحة التي جُمِعت خلال الفترة بين يناير- مارس 2007 والتي تؤكد تورط عناصر من قوات أمن الحكومة في الهجمات لكن لم تقم الحكومة بعمل فعّال للحيلولة دون وقوع الهجمات، وللسيطرة على عناصر قوات أمنها وإستخدام الآليات، وملاحقة المهاجمين أو التدخل لحماية المدنيين. فقد جرت بعض المحاولات لتعزيز المصالحة لكنها دون المستوى المطلوب القيام به في مثل هذه الظروف للحيلولة دون إزهاق المزيد من الأرواح.

علاوة على ذلك، وبعد وقوع تلك الهجمات، لم يتم القيام بما يكفي من عمل لتحديد المسئولين عن تلك الهجمات ومحاكمتهم أو تعويض الضحايا، ولم تتخذ الحكومة أي إجراءات بعد للحيلولة دون تكرار الهجمات. وتثير إستمرار حالة إرتكاب مثل هذه الجرائم والإفلات من العقاب بالغ القلق حيث تُعتبر إنتهاكاً لإلتزامات السودان بموجب القانون الدولي.

وتستند المعلومات المضمنة في هذا التقرير على عمل موظفي حقوق الإنسان التابعين لبعثة الأمم المتحدة بالسودان الذين يَضْطلعون بمراقبة إيفاء الحكومة السودانية بإلتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين[3]. كما يقومون

---

[2] علي الرغم من عدم تضمينها في هذا التقرير لكن قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة قام بتوثيق الهجمات التي وقعت في مطلع يناير 2007 علي مستوطنات ميسيك، ونورديد، ومراماندي التي إشتركت فيها حرس إستخبارات الحدود.

[3] يستمد مكون حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة بالسودان (UNMIS) تفويضه للمراقبة بدارفور من البيان المشترك المؤرخ يوليو 2004 بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة والذي صادق عليه قرار مجلس الأمم الدولي 1556 (2004). وكذلك يُستمد من قرار مجلس الأمن

بمراقبة إحترام أطراف نزاع دارفور الأخرى لإلتزاماتهم بموجب القانون الدولي. ويقوم موظفو حقوق الإنسان بدارفور بإجراء تحريات والقيام بزيارات ميدانية ،وإجراء مقابلات مع الشهود والضحايا، والإجتماع بمسئولين بحكومة السودان، والقيادات السياسية والقبلية، وممثلي بعثة الأمم المتحدة بالسودان، ووكالات الأمم المتحدة، وبعثة الإتحاد الإفريقي بالسودان (AMIS)، وغير ذلك من الشركاء. ويتم الإتصال بمصادر أخرى بغية ضمان مصداقية وصحة المعلومات. ويجري موظفو حقوق الإنسان حواراً منتظماً مع المسئولين المحليين، والإقليميين، والقوميين للحصول علي المعلومات، وللتعبير عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان، والتوصية بإتخاذ عمل تصحيحي ووقائي. كما يقوم موظفو حقوق الإنسان بدارفور ببناء قدرات المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

توصيات إلي حكومة السودان:-

- إحترام إلتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وحماية كافة الحقوق والحريات الأساسية لا سيما حرية أي فرد في الحياة والأمن. وإجراء تحري فعّال في كل ما يرد من تقارير بشأن وجود إنتهاكات وتقديم المذنبين للعدالة.
- إتخاذ كافة التدابير للحيلولة دون خطر وقوع المزيد من الهجمات علي المدنيين. طلب المساعدة من المجتمع الدولي، كلما كان ضرورياً، بغية تحسين قدرتها علي توفير الحماية.
- نشر قوات شرطة وقوات مسلحة نظامية حول مستوطنات المدنيين في منطقة بُلبُل حيث يوجد سكان مدنيين عرضة للهجمات وأن تكون لها تفويض واضح لمنع الهجمات، والتدخل لحماية المجتمعات وخلق ظروف لتسهيل عودة آمنة وطوعية للأشخاص الذين شُردوا من منطقة بُلبُل. وفي المواقع التي يكون فيها وجود للشرطة، ينبغي إصدار أوامر وتقديم الموارد للقيام بعمل أكثر قوة، وفعالية، ووقائية. وفي المناطق التي لا توجد بها مثل هذه القوات، ينبغي على الحكومة التعجيل بإنشاء وجود كافي وكذلك العمل على ضمان أقصى درجات الحماية وذلك من خلال تسيير دوريات منتظمة، وفعّالة، ومزودة بكل الإحتياجات.
- إدانة علنية لإنتهاكات حقوق الإنسان وأن تحمّل هؤلاء الذين تحت إمرتهم قوات الأمن وآليات تطبيق الإنشطة القانونية وقت وقوع هذه الإنتهاكات مسئولية شخصية عما حدث من إنتهاكات.

الدولي 1590 (2005) والذي يدعو، بين جملة أمور أخري، إلي وجود كافي لمجموعات حقوق الإنسان بالبعثة تتمتع بقدرات وخبرات كافية للقيام بالأنشطة المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان، وحماية المدنيين والمراقبة.

- إتخاذ كافة التدابير اللازمة، بما في ذلك الإجراءات التأديبية والفصل من الخدمة، بغية السيطرة على القوات المسلحة النظامية وعناصر قوات المظلات.
- الإسراع في إتخاذ ما يلزم من عمل في الحالات التي تكون فيها قوات الأمن متورطة في أنشطة غير قانونية سواءً كان ذلك بصفتهم الرسمية أو الشخصية وأن يتم محاكمة الإشخاص المسؤولين. كما ينبغي عليها أن تنظر في أمر أفراد قوات أمنها لتحديد صلاحيتهم للإستمرار في الخدمة. ويجب فصل الذين ثبت إرتكابهم إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي من الخدمة وأن يتم محاكمتهم للحيلولة دون تكرار هذه الأفعال.
- إجراء تحقيق كافي، ومستقل، وشفاف في الهجمات على المستوطنات بمنطقة بُلبُل وفي مزاعم تورط عناصر الأمن الحكومية في هذه الهجمات بالوجه الذي تم توثيقه في هذا التقرير. ويجب أن يهدف التحقيق إلى جمع البيانات والأدلة لتحديد المتورطين في هذه الهجمات ومحاكمتهم فضلاً عن هؤلاء الذين فشلوا في منع وقوع هذه الهجمات وحماية السكان المدنيين. ويجب الإعلان عن المنهجية التي أُتبعت، وأعضاء فريق التحقيق، والنتائج النهائية.
- ضمان تقديم المتورطين بصورة مباشرة في هذه الهجمات، والذين كانوا مسؤولون عن القيادة وقت وقوع الهجمات فضلاً عن الذين أخفقوا في تحمل مسئولياتهم لحماية السكان المدنيين، إلي العدالة. وعلاوة على المحاكمات الجنائية يجب إخضاع أي فرد من أفراد المظلات السودانية أو القوات المسلحة النظامية الذين ثبت تورطهم في خرق القانون الدولي والقانون الوطني خلال الهجمات التي وقعت في الفترة من يناير- مارس 2007 أو في أي وقت آخر إلي إجراءات تأديبية والفصل من الخدمة أو تعليقها.
- ضمان تقديم التعويضات للضحايا وتوفير الحماية للشهود.
- ضمان تنفيذ الإلتزامات السابقة التي تمنح موظفي حقوق الإنسان حرية الوصول دون قيود إلي المعتقلات والمستشفيات.

خـلفية تاريخية:-

في مطلع يناير 2007 إندلع نزاع، ظل كامناً لزمن طويل، بين كل من قبيلتي الرزيقات الأبالة والترجم بجنون دارفور. ويقع مسرح العنف في منطقة نصف قطرها 50 كلم إلي شمال غرب نيالا، حاضرة ولاية جنوب دارفور. وطبقاً لمصادر قريبة من النزاع فإن الدافع النهائي للعنف هو السيطرة علي الأرض موضوع النزاع. فالمنطقة التي تقع شمال غرب نيالا والتي تضم منطقة يشار إليها بصورة عامة بمنطقة "بُلبُل" هي جزء من أراضي قبيلة الفور ظلت بحوزتهم منذ القدم أو ما يعرف "بالحواكير". في

عام 1995 منحت الحكومة قبيلة الترجم سيادة على جزء من هذه الأرض[4]. والترجم الذين ينظرون إلي أنفسهم بأنهم قبائل عربية هم في الأصل قبيلة تحترف الزراعة ورعي الأبقار. أما الرزيقات الأبالة فهم إلي حد كبير رعاة ويعتبر رعي الجمال مصدر دخل أساسي لهم. ونسبة لأن مراحيل الرزيقات الأبالة التقليدية تمر عبر منطقة بُلبُل فقد إنتشرت مستوطنات صغيرة لقبائل الرزيقات الأبالة في المنطقة. وعلم قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة من العديد من المصادر بأن التوتر حول إستخدام الأرض ظل يتصاعد بين كل من قبيلتي الرزيقات الأبالة والترجم. أما بالنسبة للرزيقات الأبالة على وجه التحديد والذين ليس لديهم حواكير فإن حصولهم على مثل هذه الأرض يعتبر حافزاً أساسياً للدخول في الصراع بدافور ومساندة الحكومة.

وقد ظل أفراد كل من قبيلتي الترجم والعديد من الرزيقات الأبالة موالين للحكومة في الصراع الدائر بدارفور وقد ساهموا في مجهود الحكومة الحربي. وينتمي عدد كبير من رجال قبيلة الترجم الذين بلغوا سن القتال إلي قوات الدفاع الشعبي[5] (PDF) وبحوزتهم بطاقات هوية عسكرية صادرة من الحكومة السودانية. وينتمي عناصر قبائل الرزيقات الأبالة المشتركين في المصادمات إلي العديد من قوات الأمن الحكومية الرسمية لا سيما حرس إستخبارات الحدود[6] كما ينتمون أيضاً لقوات الدفاع الشعبي[7] والشرطة الشعبية. ويحمل حرس مخابرات الحدود بطاقات هوية عسكرية رسمية صادرة من الحكومة السودانية ويعرف بأنهم تحت سيطرة المخابرات العسكرية السودانية. وقد تم توريط كل من قبيلتي الترجم والأبالة في هجمات ضد المدنيين في دارفور.

الهجمات علي القرى والمستوطنات:-

تميز العنف بمنطقة بُلبُل بجنوب دارفور بسلسلة من الهجمات شنتها قبيلة الرزيقات الأبالة علي قرى ومستوطنات الترجم بمشاركة حرس إستخبارات الحدود. وقام قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة بالسودان بتوثيق مشاركة حرس إستخبارات الحدود في الهجمات التي وقعت خلال الفترة من 6- 7 يناير على قرى الترجم وهي

---

[4] منطقة بُلبُل هي منطقة زراعية خصبة بجنوب دارفور وجاءت تسمية "بُلبُل" من وادي أو مجرى نهري يحمل ذات الإسم "وادي بُلبُل" والذي يغذي المنطقة بالمياه.

[5] قوات الدفاع الشعبي هم قوات أحتياطي مظلات وأحد مكونات القوات المسلحة. وتوصف هذه القوات بصورة عامة بأنها قوات شعبية يتم تدريبها عسكرياً ويتم حشدها عندما يطلب الجيش ذلك. وتستمد هذه القوات ولايتها أو تفويضها من قانون قوات الدفاع الشعبي لسنة 1989. فخلال الصراع في دارفور لعبت مؤسسات الدفاع الشعبي المسئولة عن التجنيد وتوزيع السلاح دوراً كبيراً في تجنيد مقاتلين موالين للحكومة بدارفور.

[6] يهدف الدور الأساسي لحرس مخابرات الحدود إلي جمع المعومات ويتم تجنيد أفرادها أحياناً من السكان المحليين الذين يقطنون مكان إنتشارهم. ويعرف حرس مخابرات الحدود الذين هم في الغالب وحدة سرية بأنهم يعملون تحت سيطرة المخابرات العسكرية.

[7] قوات الدفاع الشعبي هي قوة إحتياطي مظلات كونتها الحكومة السودانية لزيادة ودعم صفوص الشرطة النظامية. وتستمد قوات الدفاع الشعبي تفويضها من قانون قوات الشرطة الشعبية المعروفة بالشرطة الشعبية.

مهاجرية مُراي، ومُهاجرية أجامي، ومسيك، فضلاً عن المستوطنات المجاورة وهي مُردادي، قديركي، ومرامندي. كما شاركوا في الهجمات التي وقعت في 25 فبراير 2007 علي قرية عمار جديد والهجوم علي قرية مُرياجنقي في 31 مارس 2007. وهناك أدلة،كما تم توضيحه أدناه، تشير إلي أن السكان الذين أُستهدفوا لم يستخدموا قوة مسلحة للدفاع عن أنفسهم وأن بعض المهاجمين قد قتلوا وجرحوا.

وأدلى الشهود بإفادات قوية عن وقوع الهجمات. وروى الشهود بأن الهجمات شنها مئات من المهاجمين المدججين بالسلاح ويرتدي غالبيتهم بزة عسكرية باللون الأخضر أو بلون بيجي ترافقهم سيارات لانكدوزر مزودة برشاشات تابعة لحرس إستخبارات الحدود. وفي كثير من الحالات تعرّف الضحايا بالقرى المتأثرة بالهجمات، لا سيما الرجال، على مهاجميهم بالإسم كما تعرفوا بصورة مستقلة على أشخاص محددين من قادة حرس إستخبارات الحدود شاركوا في الهجمات. وقال الشهود بأنه خلال كل الهجمات كان المهاجمون يطلقون النار من ضواحي المستوطنات من رشاشات وقذائف الـ "آر- بي- جي" وذلك قبل دخولهم إلي المستوطنات بغية إستهداف أي شخص من الرجال يجدونه أمامهم بداخل المستوطنات. ومن ثم إنخرطوا في نهب وسلب منظم نهبوا خلالها الأشياء القيمة لا سيما الماشية وذلك قبل (في كثير من الحالات) إحراق أجزاء واسعة من المستوطنات. وتلقى قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة تقارير عديدة من شهود بشأن إستخدام أسلحة ثقيلة بما في ذلك مدافع الهاون والتي لم تكن مألوفة لديهم على الرغم من أن هذه التقارير لم يكن في الوسع التأكد منها.

وعلاوة على شهادة الشهود المؤكدة التي من شأنها أن تُورط حرس إستخبارات الحدود في الهجمات علي بُلبُل، تمكن قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة من الحصول علي صور مسحية لبطاقات هوية عسكرية قيل بأنها قد تركها المهاجمون (يعتقد بأنهم جرحوا أو قتلوا) في أعقاب الحوادث التي جرت في ميسك ومُرياجنْقي. وقد كُتب على إحدى بطاقات الهوية العسكرية عبارة "إستخبارات حدود". وبطاقة أخرى تحمل علامات كل من وزارة الداخلية ووحدة تعرف بالشرطة الشعبية. وبطاقة الهوية الثالثة صادرة من القوات المسلحة السودانية وتحمل علامة "قسم الإستخبارات والأمن".

الإعتداءات على مهاجرية أجامي (6 يناير 2007)

بدأ الإعتداء على مهاجرية أجامي الساعة السابعة صباحاً في السادس من يناير 2007. وقد أفاد الشهود عن إطلاق كثيف للنيران من الأسلحة الرشاشة قذائف الـ "أر- بي- جي"، أُطلقت من الجهة الشمالية للقرية مما أدى إلى ذعر عدد كبير من السكان وهروبهم. وبينما كان السكان يفرون، دخل مئات من مقاتلي الرزيقات الأبالة القرية

راجلين وعلى ظهور الجمال والسيارات (شوهدت ست أو سبع سيارات لاند كروزر مزودة بالأسلحة) وهم يرتدون زياً عسكريا إمتزج لونه بين الأخضر والكاكي البيجي وملابس مدنية. وقد أصرّ العديد من النازحين الذكور من مهاجرية أجامي أن العديد من المهاجمين كانوا من أفراد حرس إستخبارات الحدود. وأفادوا أنهم تعرفوا على العديد منهم ممن كانوا زملاء وأصدقاء وجيران سابقين لهم، بل وسمّوا بعضهم بإسمائهم. كما أنهم أكدوا على وجه الخصوص أن السيارات والأسلحة الثقيلة التي أُستخدمت في الهجوم كانت تابعة لحرس إستخبارات الحدود. وأنه خلال فترة زهاء الساعة، أحرق المعتدون، على نحو منظم، مساكن المدنيين ونهبوا كل الأشياء القيِّمة، خاصةً المواشي.

قُتِل العديد من الرجال في القرية. ولقد حصر قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان أسماء 18 رجلاً قُتلوا في مهاجرية إجامي في ذلك اليوم. ووفقاً لما أفاد به الشهود، أن القتلى كانوا من الرجال الذين أقعدهم كبر السن من الفرار وكذا أولئك الذين حاولوا حماية الماشية والدفاع عن القرية. وبينما عارض النازحون من مهاجرية أجامي مناقشة أمر الدفاع المسلح عن القرية، من الراجح، على الأقل، أن بعضاً من الذين قُتلوا كانوا مسلحين، إذ أن العديد منهم أعضاء في قوات الدفاع الشعبي.

وقد أفاد العديد من نازحي مهاجرية أجامي خلال الأيام التي أعقبت الهجمات، أن حرس إستخبارات الحدود أقاموا نقطة تفتيش بقرية تسمى دقريس تقع بين معسكرهم "معسكر النازحين" ونيالا، حيث إستهدفوا الترجم الذين كانوا يتنقلون من وإلى نيالا فأوسعوهم ضرباً شديداً ومارسوا عليهم النهب والإخافة.

الإعتداء على مهاجرية مورايا (7 يناير 2007)

هُوجمت مهاجرية مورايا، الذين يجاورون مهاجرية أجامي، في منتصف صبيحة اليوم التالي، أي في 7 يناير 2007. وقد عكست شهادة الشهود شكلاً شبيهاً بالهجوم الذي وقع على مهاجرية أجامي. حيث أفاد الشهود أن ما يزيد عن 100 من المعتدين الذين يرتدون زياً كاكي وملابس مدنية قد وصلوا مشارف القرية على ظهور الجمال، كما شوهدت أيضاً سيارات مزودة بأسلحة رشاشة. ولقد تعرّف عليهم بعض الرجال الترجم، الذين هم أنفسهم ينتمون إلى قوات الدفاع الشعبي، إذ هم من الملمين بقوات الأمن الحكومية في المنطقة، وأكدوا أنهم ينتمون لحرس إستخبارات الحدود، بل وذكروا أسماء بعضهم. وأكدوا بإصرار أن الزي والسيارات والأسلحة الثقيلة تابعة للحكومة وتخص حرس إستخبارات الحدود حيث أكدوا أنهم يعرفونها جيداً.

فتح المعتدون نيران أسلحتهم على القرية مما دفع السكان للفرار مذعورين. حاول بعض رجال القرية القادرين على القتال تجميع النساء والأطفال والمواشي وحمايتهم

وواجهوا المعتدين معتمدين على أسلحة خفيفة مثل البنادق. وقد أفاد الشهود، كما هو الحال في الهجوم على مهاجرية أجامي، أن الذين قُتلوا في القرية هم أولئك الذين قُتلوا نتيجة لفتح نيران أسلحة المعتدين أو أولئك الذين دافعوا عن القرية بأسلحتهم والذين رفضوا تسليم الماشية أو كبار السن من الرجال الذين عجزوا عن الفرار. وقد حصل قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان على قائمة تحتوي على 17 اسماً من قتلى مهاجرية موراياً، كلهم من الرجال، بما في ذلك صبي عمره 14 سنة، قُتِل على مشارف القرية. وأفاد العديد ممن أُجريت معهم مقابلات أن المعتدين أطلقوا قذائف صاروخية خلال الهجوم وذكروا أن القرية قد تعرضت للحرق.

الإعتداء على عمار جديد (25 فبراير 2007)

في 25 فبراير 2007، وفي أثناء جهود حكومية للمصالحة بين الطرفين (أنظر أدناه)، إعتدى مئات من مقاتلي الرزيقات الأبالة ممتطين ظهور الجياد والجمال على مدينة عمار جديد التي تقع غرب مدينة كاس. وزعم الشهود أن العديد من المعتدين كانوا من قيادات حرس إستخبارات الحدود، كما عضدوا زعمهم بأن السيارات والأسلحة الثقيلة التي أُستخدمت في الهجوم كانت تابعة لحرس إستخبارات الحدود. وقد تم وصف المعتدين بإرتدائهم زياً كاكي أخضر وبصحبتهم سيارات عديدة مزودة بالأسلحة. وبدأ الهجوم بإطلاق كثيف للنيران على القرية من الأسلحة المنصوبة على السيارات وكذا القذائف الصاروخية، مما أثار الزعر في أوساط السكان. ودخل المعتدون القرية على ظهور الجمال والجياد وراجلين وأطلقوا النار على البالغين من رجال القرية ونهبوا المواشي وغيرها من الأشياء القيِّمة وأشعلوا النار على منشأت القرية. وكما في الأحداث السابقة، فقد تعرّف الضحايا الذكور على المعتدين وذكروا أسمائهم.

تلقى قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان اسماء 37 قتلى في عمار جديد إضافة إلى أعمارهم، بيد أن القسم تلقى أيضاً بلاغات موثوقة بأن عدد القتلى يزيد عن ذلك بقليل. وذكرت الإفادات أن طفلين كانا من ضمن الضحايا قد قُتلا برصاص مدفع رشاش، بما في ذلك طفلاً عمره 6 سنوات أُصيب وهو في أحضان والده بينما كان يحاول الفرار. كما قُتلت إمرأة أيضاً. وأفاد الشهود أيضاً أن نسبة كبيرة من الموتى كانوا من المقاتلين المسلحين (ينتمون لقوات الدفاع الشعبي)، بيد أنهم أكدوا جازمين أن المعتدين إستهدفوا المسلحين وغير المسلحين من الذكور البالغين على السواء. وقد ألحق مقاتلو الترجم بعض الخسائر بالمعتدين قبل أن تتفوق عليهم نيران مدافعهم وكثرتهم. ولا يزال عدد الموتى من الرزيقات الأبالة مجهولاً، وكما ذكر أحد الشهود فإن حرس إستخبارات الحدود جمعوا الجثث في الحال وحملوها معهم في سياراتهم.

الهجوم على مورياجنقي

في 31 مارس 2007، تعرّض أحد مجمعات قرية مورياجنقي، والذي يقع بالقرب من بلبل ويعرف بأبوجازو، لشكل مشابه تماماً تقريباً لما تعرّضت له القرى الأخرى. وأفاد الشهود أن المئات من مقاتلي الرزيقات الأبالة قد إنقضوا على المستوطنة في الساعة السادسة والنصف تقريباً وهم يرتدون أزياء مختلفة كاكية اللون ويستغلون أربع سيارات على الأقل تابعة لحرس إستخبارات الحدود مزودة بالأسلحة الرشاشة. وكان العديد من النازحين الترجم الذين كانوا قد فروا في وقت سابق من الهجمات على قراهم، قد إستقروا في المنطقة وذلك لإحساسهم أن موقع أبوجازو بلبل على الطريق الذي يربط بين نيالا وكاس، وهو طريق معروف بكثرة حركته، سوف يؤمن لهم مستوى من الحماية ضد الهجمات. كما أن هنالك وجود محدود للشرطة والجيش أيضاً في أبوجازو.

وفي 31 مارس 2007، وقع بعض مقاتلي الترجم في كمين بينما كانوا يحاولون مطاردة مغيرين على الماشية. فتح المعتدون نيران مدافعهم بشكل كثيف من ضواحي المستوطنة من منصات لإطلاق القذائف الصاروخية والتي تم وصفها وفقاً لما قاله الشهود بأنها أجهزة حارقة على نحوٍ لم يألفوه من قبل. وقد أوقع مقاتلو الترجم بعض الخسائر في أوساط المعتدين ولكن غلبتهم قوة النيران.

ووفقاً لما ذكره أحد الشهود، فإن أكثر من 60 شخصٍ قد قُتلوا في الهجوم. وحصل قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة على قائمة للضحايا الذين كانوا، بإستثناء ضحية واحدة، كلهم من الذكور بما في ذلك المسنين. وذكر الشهود أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين قُتلوا كانوا من المقاتلين المسلحين، بيد أن الشهود أكدوا إستهداف كافة الذكور الراشدين أثناء الهجوم. ونُهبت المئات من الأبقار وغيرها من المواشي خلال الأحداث. وفي 16 مارس 2007، خلّف هجوم أقل ضرواة على أبوجازو والذي زُعم أيضاً أن مقاتلي الرزيقات الأبالة قد شنوه، خلّف وراؤه 10 موتى في المدينة إضافة إلى نهب العديد من المواشي.

وإستناداً على تحليل قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة، فقد عانت قبيلة الترجم من أغلبية الخسائر والنزوح الإجباري خلال العنف في منطقة بلبل. ووفقاً لما ذكره الشهود، فإن من الظاهر للعيان أن أفراد الرزيقات الأبالة الذين ينتمون لحرس إستخبارات الحدود والمتفوقين على نحو كبير في التسلح والعتاد والمعدات، هم الذين بادروا بالقتال. ويجوز أن تكون قبيلة الرزيقات الأبالة قد عانت أيضاً من الإنتهاكات، بيد أنه نسبة لطبيعة أسلوب حياة البدو الرُحّل لقبائل الرزيقات الأبالة ومعارضتهم الشديدة للتحدث عن مثل هذه الأمور مع الأمم المتحدة، فإنه يصعب توثيق مثل تلك الحوادث.

التدابير الحكومية لمنع الهجمات والإستجابة لها

على الرغم من أن مسألة تعرض المجتمعات السكانية في المنطقة للتهديد بحدوث هجمات جديدة قد ثبتت على نحو جلي ومستمر خلال فترة ثلاثة أشهر، وأن قوات الأمن السودانية كانت ضالعة في الهجمات ضد المدنيين، فقد فشلت حكومة السودان في التدخل بفعالية لمنع الهجمات وفي حماية المدنيين في المناطق المتضررة وتحديد الضالعين في إنتهاكات القانون الدولي ومعاقبتهم وكذا فشلت في تعويض الضحايا. وبدلاً عن ذلك، فقد إتسمت إستجابة الحكومة لهذه الهجمات بالإهمال والتنصل عن المسئولية والمحاولات لإظهار الصراع في منطقة بلبل بوصفه صراعاً قبلياً بحتاً ومن خلال قطع وعود مبهمة بإجراء تحقيق عبر لجان لم يتم تحديدها حتى الآن ولم تحاكم أياً من الضالعين في تلك الإنتهاكات.

وفي 7 يناير 2007، وعقب الهجمات على مهاجرية، أصدر مكتبا والي ولاية جنوب دارفور ومعتمد نيالا بيانات صحفية نفت ضلوع حرس إستخبارات الحدود في العنف القبلي بمنطقة بلبل. وأعلن نائب الوالي لصحيفة الصحافة التي تصدر باللغة العربية بأنه سيتم تشكيل لجنة تحقيق وأن أي شخص يثبت ضلوعه في القتال سيخضع للمساءلة. وأعلن كذلك قائد اللواء السادس عشر للجيش السوداني في نيالا مُقسِماً على الملأ بمعاقبة كل من يثبت تورطه. وبعد مُضي ثلاثة أشهر على أحداث يناير وعقب هجمات لاحقة وعديدة من قبل أفراد حرس إستخبارات الحدود، لم تُتَّخذ أية إجراءات لمنع العنف كما استمر المهاجمون في الإفلات من العقوبة. ولم ترد أية معلومات عن اللجنة التي وُعد بتكوينها أو أي إجراءات أُتخذت ضد الجُناة.

وكانت هناك بعض المحاولات قد أُجريت لمصالحة المجموعات. وفي 7 يناير 2007، غادر نائب الوالي براً إلى منطقة بلبل للمساعدة في تشجيع المصالحة بين الأطراف المتقاتلة إلا أن قافلته تعرضت إلى كمين في بلبل أسفر عن مقتل أربعة من أفراد قوات الأمن وقد تمّ إنقاذه عن طريق مروحيات حكومية. وفي فبراير الماضي 2007 ، تم عقد مؤتمر مصالحة بوساطة حكومية في أم زعيفة بجنوب دارفور. ووفقاً لمصادر ذات صلة وثيقة بالمؤتمر وافق طرفا النزاع على تسليم مرتكبي جرائم النهب والقتل وكذا دفع الديات والتعويضات المستحقة. بيد أنه وفي 25 فبراير 2007 وقبل إختتام أعمال المؤتمر الخاص بالمصالحة، تم الإعتداء على عمار جديد من قبل أفراد ينتمون للرزيقات الأبالة والذين كان بينهم قادة ينتمون لحرس الحدود. وقد نتج عن هذا الهجوم فقدان مطلق للثقة في عملية المصالحة وأثار حفيظة الترجم لإطلاق الإتهامات بأن الرزيقات الأبالة والحكومة على حد السواء يعملون بغير حسن نية.

وعقب الهجوم في 31 مارس على مورلياجنقي، جدد والي جنوب دارفور الوعود بتعيين لجنة تحقيق للنظر في أحداث العنف في بلبل. بيد أنه لم يُتخذ أي إجراء حتى يومنا هذا بشأن تقديم المسؤولين عن أحداث العنف للعدالة. كما أن التحقيقات التي أجرتها حكومة جنوب دارفور في أعقاب الإنتهاكات الجوهرية للقانون الدولي التي إرتكبتها القوات الحكومية في الماضي، قد إفتقرت للمنهجية الواضحة والمصادر، كما أن نفس صناع القرار الذين قد يتأثرون بنتائج مثل تلك التحقيقات هم أنفسهم من قاموا بتعيين المسئولين المناط بهم إجراؤها. وفي معظم الحالات، فإنه لم يتم إعلان تلك النتائج البتة، أو بكل بساطة تم وصف الاحداث التي تم التحقيق فيها "كأحداث قبلية" دون إتخاذ أي إجراء لمحاكمة الجناة وتعويض المجني عليهم.

وقد أفاد بعض المجني عليهم الذين تعرضوا لأكثر من إعتداء، أفادوا قسم حقوق الإنسان بالبعثة أنه وبالرغم من أن الشرطة والجيش قد ساعدوهم في إستعادة جثث موتاهم في إعقاب إحدى الهجمات عليهم، إلا أنهما لم يتخذا أي فعل للقبض على المعتدين الذين كانوا على مقربة ويمكن رؤيتهم بالعين المجردة وذلك خلال عملية إستعادة الجثث. وقد عبّر الضحايا من الترجم من مختلف القرى التي هُوجمت بشكل شامل، عن خيبة أملهم، في إفادتهم لقسم حقوق الإنسان التابع للبعثة، فيما يختص بالطريقة التي تلقت الحكومة من خلالها شكاويهم عن الهجمات على قراهم. وقد إتهم العديدون منهم الحكومة صراحةً بإشتراكها في تلك الجرائم. وقد أشاروا إلى حقيقة مفادها أن العديدين من الرزيقات الأبالة من المنتمين لحرس إستخبارات الحدود يسكنون في نيالا، وعبروا عن سخطهم إزاء قدرة مثل هذه المجموعة تنفيذ هجمات متعددة على مقربة من العاصمة الولائية ويفلتوا من العقاب. ولقد ظلوا يذكرون على نحو مستمر منذ يناير 2007، وهو تاريخ تقديمهم الدعاوى بشأن تورط حرس الحدود إلى السلطات في جنوب دارفور، بأنهم كانوا يُطالبون بتوفير البيِّنات قبل أن تتخذ الحكومة أي إجراء.

وفي 31 مارس 2007، وفي مستشفى نيالا، منع موظفو جهاز الأمن الوطني الحكومي موظفي قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة من معاينة جثث الذين قُتلوا في مورلياجنقي وأرغموهم على مغادرة المرفق. وعندما حاول موظفو حقوق الإنسان بالبعثة معاينة الجثث عند دفنها خلال وقت لاحق من ذلك اليوم، تم منعهم مرةً أخرى من قبل جهاز الأمن حيث أُخذوا إلى مقر قيادتهم. وأشار جهاز الأمن إلى "دواعي قلق أمنية" لتبرير ذلك الإجراء وأضافوا بأن العنف الذي حدث في وقت مبكر خلال ذلك اليوم قد إرتكبه "خارجون عن القانون" خلال أحداث عنف "قبلي".

وفي 3 أبريل 2007 وعقب الأحداث التي جرت في مورلياجنقي، عقد قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة إجتماعاً مع مدير جهاز الأمن في جنوب دارفور، الذي نفى أي تورط حكومي في أحداث العنف في بلبل وأصر على أن الصراع كان صراعاً قبلياً

بحتاً. كما أنه نفى على وجه التحديد تورط حرس إستخبارات الحدود كجهة قومية، إلا أنه لم ينف إمكانية قيام بعض الأعضاء بالقيام بأفعال وفقاً لولاءاتهم القبلية الخاصة بهم. وعندما سُئل عن كيفية حصولهم على الأسلحة، أجاب قائلاً "من السوق". ونفي إستخدام أية سيارات مزودة بأسلحة رشاشة أو أي شكل من أشكال الأسلحة الثقيلة في أحداث العنف.

الخاتمة

يشير التحليل الخاص بالأشكال والأساليب التي تمت ملاحظتها خلال أحداث العنف في جنوب دارفور إلى رابطة قوية بين المعتدين وعضويتهم في قوات الحكومة الأمنية (خاصة حرس إستخبارات الحدود)، والإمدادات العسكرية الحكومية التي تم توفيرها مسبقاً لمثل تلك الوحدات، وإستخدامها في الهجمات آنفة الذكر ورضا الحكومة الذاتي الذي يفسره عدم إتخاذ الدولة الإجراءات اللازمة خلال فترة ثلاثة أشهر.

وبالرغم من أن قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان لم يجد بينات تثبت أن المعتدين كانوا ينفذون عملياتهم تحت قيادة الحكومة المباشرة، ومع ذلك، لا تتحمل الحكومة والسلطات المسئولة عن القوات الأمنية المسئولية القانونية عن الأفعال المباشرة التي تأمر بها السلطات فحسب، بل أيضاً تتحمل مسئولية الفشل في إتخاذ الخطوات الضرورية لمنع أو معاقبة الجرائم التي يرتكبها المرؤوسين عند عِلم السلطات بها. وينطبق هذا الإطار الخاص بمسئولية الدولة عن الجرائم التي يرتكبها المنتمون للقوات النظامية وشبه النظامية وذلك بغض النظر عن إنتماءاتهم القبلية وسواءاً كانوا من الترجم أو الرزيقات الأبالة.

كما تتضمن الإلتزامات الملقاة على كاهل الحكومة أيضاً حماية حق الأفراد العاديين في الحياة من الأفعال التي تصدر من الأفراد العاديين الآخرين. أي يجب على الحكومة أن تبذل الجهد والعناية اللازمتين لمنع وقوع جرائم القتل العمد. إذ إن الحق في الحياة، كما نُص عليه في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، يظل حقاً غير قابل للإنتقاص مهما كانت الظروف، وتضطلع الحكومة بمسئولية حماية كافة الأشخاص تحت رعايتها من إنتهاك هذا الحق[8]. وأخذاً في الإعتبار العنف الجاري في منطقة بلبل بجنوبي دارفور والحقيقة التي مفادها أن السلطات قد أُبلغت به في يناير 2007، يتضح أن الحكومة لم تبذل الجهد اللازم لحماية حق المعنيين بهذا الأمر في الحياة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة قد فشلت في الإلتزام بتعهداتها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي فيما يختص بإجراء التحقيق بشأن إنتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها وتعويض المجني عليهم والضحايا.

[8] صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 25 يناير 1986 فهو أحد الدول الأعضاء فيه.

وفي 24 أبريل، وبعد تقديم العديد من الطلبات إلى السلطات المحلية، أرسل قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة خطاباً رسمياً إلى والي جنوب دارفور عبّر فيه عن أوجه قلقه إزاء تصعيد الصراع بين القبائل الضالعة فيه وعدد الموتى المدنيين والدمار في الأموال وتورط أعضاء حرس إستخبارات الحدود في الهجمات. وطلب قسم حقوق الإنسان بالبعثة من والي جنوب دارفور تزويده بالمعلومات عن أي إجراء إتخذته الحكومة في معرض إستجابتها للهجمات أو التحقيقات التي أجرتها بشأنها أو محاولاتها للتخفيف من حدتها وكذا بشأن خطوات المصالحة التي قد تكون إتخذتها لمعالجة جذور القضايا الخاصة بالصراع. بيد أن قسم حقوق الإنسان لم يستلم رداً من الحكومة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.